الدلالة النحوية

النحو في الاصطلاح [1]: هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلي معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها . أو هو علم يبحث عن أواخر الكلم إعراباً وبناءً ، أو هو العلم الذي يختص بقواعد اللغة التركيبية .

وأطلق عليه قديماً النحو ، وعلم العربية ، وكان يشتمل علي القواعد التركيبية والأبنية الصرفية ، ثم انفصل الصرف عن قواعد التركيب ، فعرف الأول بعلم الصرف، والثاني بعلم النحو ، وهو ما عليه الدراسات اللغوية الحديثة التي تدرس كل علم منهما مستقلاً عن الآخر .

ومفهوم النحو في القديم يختلف عن مفهومه حديثاً ، فعلماء العرب ، استخدموا مصطلح النحو بدلالة عامة تعني دراسة نظام ترتيب الجمل والنظام الصوتي والنظام الصرفي ، ونجد هذا في تناول علمائنا لموضوع النحو في مؤلفاتهم القديمة[2].

ويتبين هذا المفهوم من تعريفهم النحو ، قال ابن جني في باب القول علي النحو ، وقد بدأ بتعريف النحو فقال : " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ."[3].

هذا هو المفهوم العام لعلم النحو عند القدماء ، ولكن هذه الموضوعات (التركيب ،

---

(1) النحو مصدر من نحا نحوًا ، وقد أريد به اسم المفعول ، أي المنحو بمعني المقصود ، ويدل علي هذا ما قيل حول نشأة علم النحو ، فقد كان يقصد به القواعد المنحوة في وضع اللغة . أي المتبعة . فالنحو بمعني المنحو مثل كلمة صيد في قوله تعالى:﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ﴾[المائدة: 96] أي مصيده .

(2) لقد تناول سيبويه في كتابه " الكتاب " الذي يعد أول كتاب جامع وصل إلينا في النحو موضوعات متنوعة تدخل في علم النحو (التركيب) ، وعلم الأصوات ، وعلم الصرف .

(3) ابن جني ، أبو الفتح عثمان : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية 1372 هـ ، 1952م جـ1/ 34 .

والإعراب ، والأصوات ، والصرف) التي درست تحت اسم النحو ، أخذت شكلاً جديداً أكثر دقة وموضوعية عند المحدثين الذين وظفوا المناهج الحديثة في دراسة هذه الموضوعات ، فما يتعلق بالتركيب والإعراب أطلق عليه اسم علم النحو ، وما يتعلق بالأبنية وصوغها أطلق عليه اسم علم الصرف ، وما يتعلق بالأصوات أطلق عليه اسم علم الأصوات ، وما يتعلق بالمعني أطلق عليه اسم علم الدلالة .

وهذه الفروع يطلق عليها العلوم اللغوية ،وهو الاسم العام لهذه الفروع ، فقد ظل البحث في أبنية الكلمات ، وهو ما يعرف بالتصريف ، جزءاً من النحو بمعناه العام ، وإن أفرد له بعض العلماء كتباً حملت اسم التصريف أو الصرف ، فإنهم لا يعنون انفصاله عن النحو ؛ لأن قضايا التصريف كانت تعالج ضمن موضوعات علم النحو ، فالتصريف كان قسماً من النحو لا قسيماً له ، أو لم يكن علماً مستقلاً عن النحو ، كما كانت تعالج بعض قضايا الدلالة ضمن موضوعات النحو أيضاً ، وشواهد هذا كتب النحو المتقدمة ، والتي تعد مصدراً لهذا العلم ، كما أنها مصدر العلماء الذين يبحثون في علم الصرف حديثاً ، كم أن الكتب القديمة التي تناولت التصريف ، وأُفردت له ، لها علاقة وطيدة بالنحو .[1]

واعد كثير من علماء العربية وظيفة قواعد النحوية الدلالية ، ولم ينظروا إلي تلك القواعد نظرة سطحية لا تتجاوز ترتيب الألفاظ علي نظام القواعد فحسب ، بل تخطوا ذلك إلي العلاقة بين مفردات التركيب ، قال السكاكي : اعلم أن علم النحو هو أن تنحو إلي معرفة التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعني مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية ، وأعني

---

(1) ارجع إلي كتاب " الكتاب لسيبويه" و"المقتضب" للمبرد ، وارجع كذلك للكتب التي أفردت للصرف مثل: كتاب التصريف للمازني (ت 249) وشافية ابن الحاجب لابن الحاجب (ت 646) وقدر درس الزجاجي الصرف في مدخله للدراسة النحو في "كتاب الجمل" .

بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم علي بعض ، ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك .. ".[1]

وقال طاش كبري عن علم النحو : علم باحث عن أحوال المركبات الموضوعة وضعاً نوعياً لنوع من المعاني التركيبية النسبية من حيث دلالتها عليها .

وغرضه : تحصيل ملكة يقتدر بها علي إيراد تركيب وضع وضعاً نوعياً لما أراده المتكلم من المعني وعلي فهم معني أي مركب كان بحسب الوضع المذكور .

وغايته : الاحتراز عن الخطأ في تطبيق التراكيب العربية علي المعاني الأصلية"[2] .

وقد حاول بعض العلماء دراسة الصرف موضوعاً مستقلاً عن النحو ورائد هذه الفكرة المازني (ت 249 هـ) في كتابه "التصريف" .

قال طاش كبري : " واعلم أن أول من دون علم الصرف أبو عثمان بن بكر بن حبيب المازني ، وكان قبل ذلك مندرجاً في علم النحو "[3].

وصنف في التصريف أبو الفتح ابن جني (ت 392 هـ) مختصراً سماه التصريف الملوكي . وكتب ابن الحاجب (ت 646 هـ) كتاب الشافية .

وكتب ابن عصفور الأندلسي (ت 669 هـ) "الممتع في التصريف"[4] وكتب ابن مالك 672هـ) صاحب الألفية كتاب " مختصر في ضروري التصريف " ، وشرحه ووسمه بالتصريف[5] ، ولابن هشام (ت 761 هـ) "نزهة الطرف في علم الصرف"[6].

---

(1) السكاكي ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي : مفتاح العلوم ، ومعه كتاب إتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطي ، طبعة التقدم ، القاهرة 1348 هـ . ص 33 .

(2) مفتاح السعادة 1/ 144 .

(3) طاش كبري زاده ، أحمد بن مصطفي : مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، تحقيق كامل كامل بكري ، عبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة 1/ 132 .

(4) وقد حقق الممتع الدكتور فخر الدين قباوة . المكتبة العربية . حلب . سوريا .

(5) مفتاح السعادة 1/ 136

(6) مطبوع ، مكتبة الزهراء ، تحقيق الدكتور أحمد عبد المجيد وقيل هو للميداني، وحققه السيد عبد المقصود.

وقد درس القدماء الصرف ضمن موضوعات النحو ، لأن صيغ الكلمات هي المادة أو اللبن التي تبني منها الجمل وهي المدخل إلى بناء الجملة – موضوع علم النحو – ، ولهذا اهتم القدماء بأبنية الكلمات باعتبارها مادة التراكيب ، وقد درس الزجاجي (ت 340 هـ) الصرف في مدخله إلي كتاب الجمل ، وعالج موضوعات الصرف علي أنها مدخل القضايا النحوية .

والصرف وثيق الصلة بالتركيب ولا يمكن الفصل بينهما ، فوظائف المفردات في التراكيب تحدد من خلال بنيتها الصرفية، فالبنية الصرفية هي التي تحدد زمن الفعل وفاعله ، مثل: ذهب ومضي بخلاف يذهب ـ وسيذهب ، والفاعل ضمير مفرد غائب مذكر ، وصيغة "تذهب" تدل علي الفاعل المؤنث ، و"نذهب" تدل علي الجمع .

وتدل الصيغة أيضًا علي أبنية الفاعل والمفعول والصفة ، وصيغ المبالغة ، وتوظف الكلمات في التركيب بناء علي صيغتها الصرفية ، وتوجد بعض الأبنية الصرفية من أوزان الأفعال تتطلب فاعلاً معيناً لا غناء عنه ، مثل وزن "تفاعل" الذي تتطلب أن يكون فاعله أكثر من واحد للدلالة علي المشاركة ، مثل : تقاتل الرجلان وتقاتل الرجال ، ولا نقول : تقاتل الرجل ، وإنما قاتل الرجل فلاناً ، ولا يصح أن ننسب الفعل لغير فاعله. فلا يصح قولنا : "ولدت الدجاجة أو طار الحمار لعدم صحة الفعل إلى المنسوب إليه حقيقة .

إن علم الصرف هو الذي يحدد دلالة مفردات التركيب في الجمل ، وعلم النحو هو الذي يضع ترتيبها ويحدد وظيفتها بناء علي دلالتها الصرفية والمعجمية ، " فعندما نميز بين علم الصيغ وعلم النظم جاعلين موضوع أحدهما صيغ الألفاظ ، وموضوع الآخر بناء الجمل ، يكون تمييزاً مصطنعاً لا يمكن أن نتابعه في التفاصيل ، ولكم من مرة يميزون فيها بين علم الصيغ Morphologie باعتباره العلم الذي يدرس بناء الصيغ النحوية وعلم النظم Syntax باعتباره ذلك العلم الذي يتناول وظيفة تلك الصيغ ، وهذا تمييز أحمق" .[1]

---

(1) أنطوان مايه " علم اللسان " ، مقال بكتاب " النقد المنهجي عند العرب " ، للدكتور محمد مندور . دار نهضة مصر . د . ت . ص 438 .

ويتبين من هذا أن مصطلح النحو في الدرس العام له دلالة عامة في الدرس القديم ، ودلالة خاصة في الدرس الحديث، فمصطلح Syntax لا يعني النحو بمعناه العام القديم ، وإنما يعني فرع من فروع النحو Grammar ، والأخير هو الذي يقابل المعني العام القديم .

والتركيب Syntax [1] يعني التأليف أو نظم المفردات في شكل معين ، وهو لا يعني الجملة المفيدة في كل السياقات ، فقد يعني تأليف الحروف لتكوين كلمة ، وهو ما يعرف بنظم حروف الكلمة.

ومصطلح Syntax يعني الترتيب Arrangement أو التأليف Setting Out together، و قد استخدمه التقليديون علي أنه أحد فروع النحو Grammar ، الذي يعالج نظام ترتيب الجملة والعلاقات التي تربط بين أجزائها ، وأثرها في المعني ، وأثر إعادة ترتيب الجملة وما قد ينجم عن تلك العلاقات من تغيرات تصريفية .

وهو يقابل في العربية تصريف الفعل وتطابقه مع الفاعل إفراداً وتثنية وجمعاً ، ومطابقته في النوع ، وما يطرأ علي الإعراب من تغيير في حالة التركيب نتيجة للعلاقات بين

---

(1) يعد مصطلح Syntax ، فرعاً من فروع النحو Grammar يعني بدراسة نظام الكلمات في الجمل ، ويعتني بالوسائل التي تبين العلاقات بين الكلمات وما بينها من مطابقة مثل التصريف Infelction أو نظام ترتيب الكلمات وما ينجم عنه من تغيرات تصريفية .

ومصطلح Syntax أصله يوناني قديم ، وهو يدل علي دراسة القواعد التي ينظم علي نظامها مفردات الجملة ، كما يدرس العلاقة التي تنشأ من ترتيب مفردات الجملة أو علاقة البنية ، وهي كلمة يونانية قديمة تعني الترتيب Arrangement أو التأليف Seeting out Together .

وأطلقت هذه الكلمة علي أحد فروع النحو ، وهو القواعد التي تنظم عليها الكلمات في التركيب أو في جملة ، فهو يوازي مصطلح Grammar الذي يشير إلي أحد مستويات النظام البنائي مستقلاً عن المستوي الفونولجي Phonology والدلالي Semantics ، ويقسم مصطلح القواعد Grammar إلي فرعين هما Syntax و Morphology (الصرف) ، فهذه الكلمة اصطلاح علي دراسة نظم الكلمات أو ترتيبها في نظام معين ، وأبنيتها الصرفية المكونة لها (المورفيمات) التي تدخل في ترتيب نظام الجملة هذه هي الصورة التقليدية للمصطلح . ويفهم هذا المصطلح أيضاً علي أنه نظام شامل للعلاقات البنائية . وأصحاب الاتجاه الأول هم التقليديون ، وأصحاب الاتجاه الثاني هم التحويليون .

عناصر التركيب ، مثل اتصال الفعل بضمير الفاعل في مثل : قالُوا وقلْتُ ويقولون ، يقلن وإضافة الفاعل إلي مصدره مثل : ضَرْبُ محمدٍ علياً ظلماً .[1]

دلالة الجملة

تدخل الدلالة التركيبية حديثاً تحت ما يطلق عليه "علم دلالة الجملة" أو "علم الدلالة التركيبي" ، وهو العلم الذي يهتم ببيان معني الجملة أو العبارة ، وقد بدأ بحث دلالة الجملة مواكباً لوضع علم النحو العربي ، ويؤكد هذا ما روي حول أسباب نشأة علم النحو ، مثل ما روي أن ابنة أبي الأسود الدؤلي لحنت في حضرته ، فلما تبين مقصدها صحح لحنها . وقد وقعت لحون في قراءة القرآن الكريم في عهد الصحابة رضوان الله عليهم ، فاستنكروها ، لأنها قد أفسدت المعني ، فتصدوا لظاهرة اللحن التي وقعت بين العرب بعد مخالطتهم الأعاجم ، والشواهد التي وقع فيها اللحن عالجها العلماء من ناحية المعني ، وأثبتوا فسادها لاختلاف معانيها بالغلط في القراءة أو اللحن . ومن هذه الأمثلة اللحن الذي وقع في قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة: 3] بجر ورسوله عطفًا على ما قبلها ، واللحن بالجر يوقع البراءة علي الرسول ﷺ مع المشركين وهذا باطل .

وقد عرف هذا النوع من دراسة دلالة الجملة بعلم الدلالة التركيبي أو علم دلالة الجملة في الغرب ، وقد بدأ عند الغربيين من خلال البحوث الدلالية في علم النحو التحويلي .

ومعني الجملة عند الغربيين يعني وظيفة معاني أجزائها ، أو معني الوحدات القاموسية ، والصلات الدلالية بين مكونات الجملة ، كما بحثوا معني الوحدات الصرفية (المورفيمات المفردة) والمعاني التي تتحقق من الصلات النحوية بين هذه الوحدات .

ودرس علماء العربية أجزاء الجملة ووظيفة كل جزء منها ، وقفوا عند تحديد مفهوم

---

(1) ارجع إلي : ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف : مغني اللبيب بحاشية الشيخ محمد الأمير ط عيسي الحلبي . د . ت القاهرة جـ2/ 188 .

الفاعل ، فعرفوه بأنه هو الذي يقوم بعمل الفعل مطلقاً أو هو ما أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو مؤول بعمل الفعل أو الذي وقع منه الفعل ، أو قام به الفعل ، ويدخل فيه "مات محمد" .

وقد أثار بعض المحدثين قضية الفاعل الحقيقي في مثل : مات محمد . وانكسر الزجاج ، فرأوا أن مثل هذه الأمثلة لا تطابق حقيقتها ، فالقائم بالفعل في "مات محمد" ليس محمداً ، وكذلك في انكسر الزجاج ، فشككوا في حقيقة مفهوم الفاعل ، وتعريف القدماء إياه بأنه ما وقع منه الفعل .

والحقيقة أن هؤلاء جانبهم الصواب ؛ لأنهم جردوا اللغة من مضمونها وحيوتها وتعبيرها عن الموقف بأكثر من وجه ، ولم يعتبروا ما هو معلوم من ظاهر لفظه لعدم خفائه ، فقولنا تحركت السيارة : السيارة فاعل حقيقي ؛ لأنها هي التي تحركت أمام الناظر الذي يدرك أنها تحركت بفعل محرك حقيقي هو السائق .ونسبنا الحركة إلي من قام بها أو من هو متصف بها، وهي السيارة ، وكذلك الذي مات هو محمد ، والذي انكسر هو الزجاج ، ولسنا مطالبين بالتحقيق في أمر الفاعل الحقيقي وراء كل فعل ، ويكفي أن اللغة أخبرتنا بالحدث ، وقد ناقش قضية الفاعل العالم " فلمور Fillmore " في نظريته التي تعرف بـ " نظرية الحالة Casetheory " أو علم نحو الحالة ، أو علم دلالة الحالة " Case grammar أو Case semantics " .

وتقوم هذه النظرية أساساً علي توفير منهج عام لوصف حالات التركيب العميق أو توفير الأساس الدلالي للتركيب العميق ، حيث لا تتطابق أحياناً الحالات المدركة مع الحالات النحوية في التركيب السطحي ، فإذا تناولنا مثلاً الجمل العربية الثلاث الآتية فتح الولد الباب بالمفتاح . فتح المفتاح الباب . انفتح الباب ، فإننا نجد أن الفاعل النحوي فيها هو : الولد في الجملة الأولي . والمفتاح في الجملة الثانية ، والباب في الجملة الثالثة . فالفاعل الحقيقي هو الولد ، وليس المفتاح أو الباب ، فوضع فلمور تصوره للفاعل في مثل هذه النماذج نقول : يفتح الباب بواسطة الولد ، فإن لم يوجد الفاعل " الولد " ، فإنه يكون الفاعل(الباب) في مثل : انفتح الباب ، واقترح فلمور لهذا ست حالات ،و هي :

1- الفاعل Agentive ، وهو المسبب الحي .

2- الآلة Instramentalis ، وهي قوة غير حية .

3- قيمة متوجهة إليها Dative ، وهي مخلوق حي

4- العلة Factive شيء ناتج عن الحدث .

5- الظرفية Locative .

6- الحالة المحايدة Objective [1].

وأري أن هذا تكلف يزيد الأمر مشقة علي الدارس ، وهذا الاتجاه جرد اللغة من روحها ، واعتد بالشكل فقط دون المضمون ، والحكم الفصل في هذا أهل اللغة أنفسهم أو مستخدموها ، فالمتكلم يعلم في مثل : انكسر الزجاج . أن هناك فاعلاً آخر وراء انكساره ، وأهل العربية يعرفون أن صيغة "انكسر" تعني المطاوعة للفعل "كَسَر" في مثل : كسرت الزجاج فانكسر . أي استجابة المفعول لفعل الفاعل ، فيصبح الأخير فاعلاً مطاوعاً ، ونظيره : "مات محمد" أصله: أمات الله محمداً فمات ، والصيغة الأولي متعدية والثانية لازمة لفاعلها ، ونظيرها ما ينطق به العامة "توفي فلانٌ" وما جاء في قوله تعالى: ﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾ [الأنعام: 61] قيل في الأول توفي أجله بمعني استوفي . و الرسل في الثانية فعلوا الوفاة بإذن فاعلها الحقيقي ، فهم موكلون بذلك ، فأسند فعل التوفي إليهم ، وهذا مرده لنظام كل لغة ، فالمتكلم يدرك بوعيه اللغوي حقيقة المراد ، وما وراء ظاهر اللفظ ، والحكم الفصل في تحديد الفاعل الحقيقي ، هو مقصد المتكلم في الإخبار عن الحدث ، فالمتكلم إن أراد الإخبار عن الفاعل الحقيقي في الانكسار قال : "كسر الحجر الزجاج" أو الهواء أو غيره ، إذا أراد تحديد الفاعل ، لا الحدث ولكن المراد في الأمثلة : "مات محمد" ، أو "انكسر الزجاج" أو "انفتح الباب الإخبار" الحدث وليس تحديد الفاعل ، فالمراد موت محمد ، وانكسار الزجاج وانفتاح الباب ، ولهذا يقال سُرق المتاع للمجهول ، لأن المراد الإخبار بالسرقة وليس معرفة السارق.

---

(1) ارجع إلي الدكتور محمود جاد الرب . علم الدلالة . مطبعة عامر . المنصورة : 1991م ص 42 ، 43 .

ويمكننا ملاحظة هذا في خطابانا اليومي ، فالمتكلم إذا كان يريد إخبار المخاطب أنه فتح الباب قال : "فتحت الباب" .وإن كان يريد إخباره بحدث الفتح ، إذا كان موصداً قال : "انفتح الباب" ، فالفاعل في الأولي هو المتكلم أنا ، وفي الثانية الباب ، والذي حدد الفاعل مقصد المتكلم في الإخبار ، وهذا باب يغلق الجدل في قضية من هو الفاعل ، فهذا سؤال افتعله الباحثون دون وجود أسبابه في الخطاب اليومي . قال الرازي في معنى إسناد الفعل إلى الفاعل : " تارة يراد به وقوع الفعل بقدرة الفاعل، وتارة يراد به مجرد اتصافه به، فالأول مثل قولك : " ضربَ زيد" ، والثاني مثل قولك " مرِضَ زيد" [1].

ولم تسلم آراء "فلمور" في تحديد الفاعل الحقيقي من النقد ، فالفاعل الحقيقي عند فلمور يشار إليه بأنه حي ، ولكن هذا ليس مطرداً ومثال : "هذا كسرت العاصفة الزجاج بحبات البرد" ، ومثله : "هبت الريح " فالفاعل غير حي . وأري أن هذا النقد غير موفق أيضاً ؛ لأننا لو تأملنا ما وراء حركة العاصفة والريح ، فسنجد فاعلين تسببت عنهما حركة العاصفة وكذلك هبوب الريح ، والأولي بنا أن لا نخوض في أسرار كل تركيب ،وأن نأخذ بما أمتله علينا اللغة من ألفاظ ، وأن نبحث في معانيها من خلال معطياتها اللفظية حتي لا تطرح علينا دواعي أخرى لا نستطيع سد خلتها ، والقضية ليست قضية وظيفة معني لفظ في تركيب بل المقصد هو دلالة التركيب أو الجملة ، وعلاقته المتماسكة وأثرها في المعني ، والمتلقي يدرك بوعيه اللغوي مقاصد اللغة. ومعاني الألفاظ ترتبط بالسياق النصي العام الذي جاءت فيه ، وتعد دراسة النص من خلال تركيبه هي الأساس في فهم دلالته ؛ لأن التركيب متي افتقد الدلالة افتقد قيمته . وقيمة المفردات في وظائفها الدلالية [2] .

ويتعدد معنى اللفظ بتعدد سياقاته التي يصلح لها ، وهذه المعاني المتعددة لها علاقة

---

(1) فخر الدين محمد بن عمر الرازي : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت ص 76.

(2) توفيق الزيدي : أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث من خلال بعض نماذجه ، الدار العربية للكتاب تونس 1984م ص 73 .

بالمعنى الأصلي الذي وضع له اللفظ ، والألفاظ لا تفيد شيئاً غير معناها المعجمي حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعتمد بها إلي وجه دون وجه من التركيب والترتيب . [1]

و" المعني إذن هو محصلة التفاعل الدلالي بين معني الألفاظ من ناحية ،ومعاني النحو التي أقامها المتكلم بين هذه الألفاظ من ناحية أخرى ، أما الغرض فهو الفكرة العامة أو الفكرة الخام قبل أن تصاغ في أسلوب بعينه و الأغراض هي المعاني التي وصفها الجاحظ بأنها " مطروحة في الطريق ، يعرفها العجمي والعربي ،والقروي والبدوي " . [2]

والمعني يكتسب من ترتيب الكلمات علي طريقة معلومة وحصولها علي صورة من التأليف مخصوص ، وكذلك رأي بعض علماء اللغة المحدثين أن الجملة لا الكلمة أهم وحدات المعني ، فليس للكلمة معني منفصل عن سياقها ، بل معناها يحدده السياق الذي ترد فيه.

والنحو يقوم ببحث العلاقات التي تربط بين الكلمات في الجملة الواحدة وبيان وظائفها . إذ أنه وسيلة نحو التفسير النهائي لتعقيدات التركيب اللغوي ، والدلالة هي التي تبرز الاختلاف بين التراكيب المختلفة ، فالنحو والدلالة يتعاونان معاً علي توضيح النص وتفسيره ،واتجهت الدراسات اللغوية الحديثة إلي الربط بينهما في بناء اللغة ، وألحت علي ضرورة صحة المعني في نظم قواعد اللغة ، واستبعدت الجمل التي تتفق من الناحية الشكلية مع دلالتها أو معناها .مثل جملة : "أرضعت الطفلة دميتها" ، هذه جملة صحيحة شكلياً وفاسدة في المعني ، فهذه الجملة غير مقبولة ، ورأى بعض المحدثين أن وظيفة النحو قدياً تقتصر علي الناحية الشكلية ، وهي معرفة أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناء ، وقد تنبه

---

(1) عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة . محمود شاكر ، مطبعة المدني 1991 م ص 4 .

(2) فصول " مجلة النقد الأدبي " عدد الأسلوبية م 5 عدد 1 سنة 1984 م ص 19 مقال مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني قراءة في ضوء الأسلوبية دكتور نصر حامد أبو زيد . والجاحظ: كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ط 1412هـ ، 1992م جـ 3/ 132 . ومحمود عكاشة: الدلالة اللفظية، الأنجلو، ص 39 .

علماء اللغة المحدثين إلي وظيفة النحو في الدلالة فاتجه البحث إلي دراسة الجمل من ناحية العلاقات السياقية أو الستاجماتية Suyntagmatic relations في مقابل الصرف الذي يدرس العلاقات الجدولية أو البراديجماتية Pardigmatic .[1] وأرى أن هذا الرأي لا يتسق مع آراء النحاة العرب في وظيفة النحو، وقد ذكرنا بعضًا من آرائهم في ذلك، فليست دراسة الجملة في ضوء الدلالة من صنع المحدثين بل هم في ذلك تابعون للقدماء من العرب، ودراسة شكل الجملة فقط تنسب إلى البنيوية وغيرها من المذاهب الشكلية .

وعلماء العرب اتجهوا نحو المعني ، فالجملة تشكل شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم كل علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية ، والتي تعتمد في وضوحها علي التآخي بينها وبين القرائن اللفظية في السياق . فقد خرج النحو من إطار الكلمة ووظيفتها في التركيب إلي نطاق السياق ، بل امتد دور النحو في دراسة النص جميعه ، فلقد تخطي دور النحو الإعراب ومشكلاته علي مستوي الكلمة ، وتعداه إلي مستوي التركيب ، وما يتعلق به من وظائف الكلمات والعلاقة المعنوية التي تربط مفرداته ومسائل نظم الكلام وتأليفه .[2]

وقد استطاع ابن جني وعبد القاهر الجرجاني أن يكشفا العلاقات الداخلية بين المفردات التي يتألف منها التركيب ، وجعل ابن جني المعني أساس صحة التركيب النحوى وقبوله ، كما أن عبد القاهر رأي أن اللفظ مفردًا لا يشكل قيمة دلالية ، ولا نستطيع تقييمه منفرداً بعيداً عن السياق اللغوي ، كما أن تأليف الكلام أو نظمه علي قواعد النحو ، ليس أساساً في صحة التركيب ، بل الأساس اتساق التركيب في المعني مع قواعد التركيب .

يقول عبد القاهر الجرجاني في هذا: " واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه " علم النحو " ، وتعمل علي قوانينه وأصولة ،وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ،وتحفظ الرسوم التي رسمت لك ، فلا تخل بشيء منها " .. " هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان جواباً ، وخطؤه إن كان خطأ ، إلي "

---

(1) دكتور تمتم حسان : مناهج البحث في اللغة ، دار الثقافة 1400 هـ – 1979 م ص 229 .

(2) دكتور كمال محمد بشر دراسات في علم اللغة . القسم الثاني ، دار المعارف ، ط 2 ،1971م ص 64

النظم " ، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معني من معاني النحو ، قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له ، فلا تري كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك الميزة وذلك الفضل ، إلي معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه.[1]

فالتفاعل بين الكلمات ، ووظائفها النحوية في الجملة تفاعل دلالي نحوي معاً ، فبين الجانبين تعاون مشترك وتبادل تأثيري .[2]

وتعرف الدلالة التركيبية بأنها " الدلالة الناشئة عن العلاقة بين وحدات التركيب أو المستمد من ترتيب وحداته علي نحو يوافق القواعد .[3]

فالنظام التركيبي ذو فاعلية في خلق المعني المتعدد ، فهو جزء أساسي من حيوية اللغة ، وقد بذل المتقدمون ما وسعهم من أجل توضيح هذه الفاعلية . فانتظام الكلمات ونوع الترابط والانفصال بين العبارات والتفاوت الملحوظ بين صيغ الكلمات في العبارة كل أولئك كان مجالاً واسعاً يكشف إمكانيات غير قليلة .[4]

وقد اعتمد أفلاطون عليه في التمييز بين الكلمات ، وتبعه نحاة الإغريق في التمييز بين مختلف الأنواع التركيبية كالمفرد والمثني والجمع والمعرفة والنكرة و الفاعل والمفعول والحال والتمييز ...إلخ ، علي أساس المعني ، بل لقد بالغ بعض نحاة العرب فذهبوا إلي كلمات مستترة وكلمات مقدرة ، بل لقد أعطوا هذه الكلمات أحكاماً إعرابية وألزموها ضماً أو كسراً

---

(1) عبد القادر الجرجاني . دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود شاكر ، مطبعة المدني 1992م ص 81 ، 82

(2) ارجع إلى: عاطف مدكور : علم اللغة بين التراث والمعاصرة ص 196 ومحمد حماسة عبد اللطيف النحو والدلالة ص 85 .

(3) محمد حبلص " دكتور " : أثر الوقف علي الدلالة التركيبية . دار الثقافة 1993 م ص 67 ، 68

(4) ارجع إلى: الدكتور مصطفى قطب دراسة لغوية لصور التماسك النصي، دار العلوم، 1417هـ – 1996م ص 17 .

أو فتحاً ، وهذه الكلمات لا وجود لها . وهذا الأحكام التقديرية التي تقوم علي كلمات مفترضة وأحكام ظنية وعوامل متوهمة تشكل عقبة في طريق الدرس اللغوي الحديث ، الذي يبحث عن أيسر المناهج لتعليم اللغة ، فرأي بعض العلماء ضرورة التخلص مما ليس له وجود أو مما ليس فيه فائدة ، ويشكل عبئاً علي المتعلم .

وقد رأت المدرسة البنائية – أو الشكلية – أن تفرق بين عنصري العبارة اللغوية (عنصر اللفظ وعنصر المعني) ، وأن تحلل كلا منهما علي حدة وفقاً لطبيعة كل منهما ، وذلك لأن المعني أمر نسبي يخضع تحديده للظروف الخارجية والانطباعات الجانبية والحالة النفسية ، أما العبارة فهي كيان مادي محدد الأجزاء ثابت الصورة . [1]

ولم تفصل المدرسة البنائية بين الشكل والمعني إلا فصلاً مرحلياً ، فدراسة الصورة اللفظية منفصلة عن المضمون الدلالي لا تعني إهمال الدلالة ، وذلك لأنه علي الباحث أن يربط كل صورة لفظية بمقابلها الدلالي .

وقد رأي فيرث أن المعني موجود حتى علي المستوي الصوتي . وهو في هذا يعتمد علي نظرية تقول إن تمييز فرد من أفراد مجموعة عن سواه يعني تحديد مدلوله ، والتاء غير الهاء والقاف غير الكاف لما بين كل فرد من أفراد هاتين المقابلتين من وجوه شبه ووجوه اختلاف تميز واحداً منها عن الآخر . وهذا التمييز في حد ذاته دلالة علي مستوي هذه المقارنة ، وتوجد علي المستوي الصرفي عناصر الدلالة أيضاً ،فالصرف Morphome مجموعة من الأصوات ذات الدلالة . والعلاقة النحوية تتضمن دلالة كذلك ، أما الدلالة القاموسية فأوضح من أن تعّرف . [2]

ويتبين من ذلك أهمية دور النحو في تحديد المعني ، فالغاية من دراسة النحو " هي فهم تحليل بناء الجملة تحليلاً لغوياً يكشف عن أجزائها ، ويوضح عناصر تركيبها ، وترابط هذه

---

(1) عبد الرحمن أيوب (دكتور): التحليل الدلالي للجملة العربية : المجلة العربية للعلوم الإنسانية . عدد 10م 3/ 1983م ص 108 ، 109

(2) نفسه

العناصر ببعضها الآخر ، لتؤدي معني مفيداً ، ويبين علائق هذا البناء ، ووسائل الربط بينه ، والعلامات اللغوية الخاصة بكل وسيلة من هذه الوسائل ، ويكون دور مهمة الباحث النحوي في دراسة " الجملة " تصنيفها ، وشرحها ، وإيضاح العلاقات بين عناصر هذا البناء ،وتحديد الوظيفة التي يشغلها كل عنصر من عناصرها ، والعلاقات اللغوية الخاصة بكل وظيفة منها ثم تعيين النموذج التركيبي الذي ينتمي إليه كل نوع من أنواع الجمل . وقد يتجاوز ذلك . إذا أراد أن ينصب هذا النموذج معياراً _ إلي فرض النموذج علي واقع لغوي يختلف عن الواقع اللغوي الذي انتزع هذا النموذج زمناً ومكاناً مستهدفاً بصنيعه هذا محاولة الوصول إلي المستوي الذي يفرض قواعده .

وليست الجملة التي يدرسها النحوي ، ويحدد أشكالها وخصائصها من صنعه هو ، كما كان يصنع بعض النحويين جملاً توضيحية ، بل يدرس النحوي جمل اللغة التي اتخذها موضوعاً للدراسة في فترة زمنية محددة .[1]

ويري الدكتور حماسة أنه " ليس من حق النحوي أن يرتجل أو يختلق ما يراه مناسباً ، بل عليه فحسب أن يدرس اللغة كما يسمعها ، ويضع القواعد مستخلصة من هذا الذي يسمعه ، ويسجله إن كان يدرس لغة معاصرة ، أو من الذي يقرؤه إن كان يدرس لغة مكتوبة شريطة أن يجتهد في قراءته بحيث تكون أقرب إلي الصورة التي كان ينطقها بها أهلها ، وإن كان من حقه – بطبيعة الحال – أن يبتكر من الوسائل ما يراه معيناً له في دراسته للجملة من أجل فهم بنائه ، وبوصفها أيضاً خلية حية من جسم اللغة المدروسة – تكمن فيها أيضاً خصائصها[2] . وهي عودة إلي توظيف النحو توظيفاً عملياً معاصراً يعتمد في دوره علي الدلالة وما تؤديه من أغراض تواصلية في المجتمع.

وقد عد كثير من المحدثين ابتعاد النحو عن الدلالة في بعض الأمثلة الثغرة التي يدخل منها الحاقدون للطعن في قيمة النحو العربي حديثاً ، والسبب يرجع إلي ما يعرف بـ " صناعة

---

(1) محمد حماسة عبد اللطيف (دكتور): بناء الجملة العربية . دار الشروق ط 1 / 1416 هـ 1996م ص 16

(2) المصدر السابق ص 16

النحو " وهي الأمثلة التي كان يصنعها بعض النحاة للقواعد ، وزعموا أنه خالٍ من المضمون مما جعله في نظرهم جسداً بلا روح ، وعلماء العربية عالجوا اللغة في ضوء دلالتها، والأمثلة التي صنعوها لها معنى، وتوافق قواعد اللغة إلا ما ضربوه لبعض النماذج الفاسدة في اللغة، فأخرجوها من الصحيح والفصيح .

والمضمون يعني ارتباط المعني بالتركيب أو " علم الدلالة " بعلم النحو ، وهي الدعوة التي سبق إليها عبد القاهر الجرجاني من قبل عندما درس النظم وعلاقته بالمعني.

ويوافق رأي الدكتور " تمام " رأي غيره من العلماء المحدثين الذين رأوا ضرورة أن يكون للنحو العربي " مضمون " ، فيري ضرورة مزج معطيات علم النحو بمعطيات علم الدلالة ، ليخرج بنتائج لم يتوصل إليها من سبق من علماء اللغة والنحو والبلاغة .

وقد أخذ عليهم تقصيرهم في هذا الأمر : " ولكن لم يحاول واحد من الأساتذة أن يمزج أحد العلمين بالآخر ليخرج منهما دراسة نحوية تعني بالتركيب كما تعني بالتحليل ، وتختص بمعاني الجمل كما تختص بمعني الأبواب الفرعية التي في داخل الجمل " [1]، وهي الفكرة التي توسعت فيها بحوث حديثة .

وليست دعوة الدكتور تمام حسان بجديدة علي الدرس اللغوي العربي ، فقد قام ابن جني بربط الدلالة بقواعد اللغة ، وقام عبد القاهر الجرجاني بربط الكلمات بالتراكيب التي تقوم علي قواعد النحو ، ثم ربطها بالمعني ، ليصل من ذلك إلي تحقيق أغراض بلاغية ، وذلك من خلال نظرية النظم ، وتلك صنعة البلاغيين .

ويوجد فرق بين المعني المعجمي المألوف لنا والمعني التركيبي ، الذي يتعلق بقواعد اللغة (النحو) فالمعني النحوي " هو محصلة العلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة ، وهو ما تدل عليه الكلمات باعتبارها رموزاً للأشياء والأحداث والأفكار كما يتمثلها المتحدث باللغة : فمثلاً : الكلمات مثل : كرة ، ولد ، ضرب ، لها معني معجمي نجده فيما بين أيدينا

---

(1) تمام حسان " دكتور " اللغة العربية مبناها ومعناها . دار الثقافة . الدار البيضاء ط 1994 م ص 336

من المعاجم ، ولكن مثل هذه الكلمات ليس لها معني نحوي ، حتي توضع في تركيب معين بطريقة معينة ، حيث يكشف هذا التركيب عن طبيعة العلاقات النحوية بينها ، كأن نقول مثلاً : ضرب الولد الكرة ، أو الولد ضرب الكرة ، وهنا فقط تظهر العلاقات النحوية بين هذه الكلمات .[1]

ويبين الدكتور عبده الراجحي وظيفة النحو ، فيقول : " ومن الحقائق المقررة في الدرس الحديث أن النحو – بما هو درس للتركيب أو الجملة – إنما يدرس المعاني النحوية ، وليس المعاني المعجمية أي أنه يدرس معاني الأشكال ذاتها أو المعاني التي تؤدي إليها البنية اللغوية والعلاقات التي تمثلها العناصر التي تتركب معاً في كلام " .[2]

وقد قام ابن جني بدراسة رائدة في علاقة النحو بالمعني وذلك في القرن الرابع الهجري – فأطلق علي معني التركيب أو الدلالة التركيبية اسم " الدلالة المعنوية " ، ويقصد بها : المعني الذي يتحقق من تراكيب الكلام ، وذلك من خلال العلاقات الإعرابية أو العلاقات التي يقيمها نظام الإعراب ، وهي علاقات معنوية تنشأ – في التركيب ـ وقد تناول ابن جني الدلالة المعنوية أثناء حديثه عن أنواع الدلالات في اللغة فقسمها إلي : لفظية (معني اللفظ) وصناعية (دلالة البناء الصرفي) ، ومعنوية (وهي التي تتحقق من نظام الإعراب) ، يقول عن الدلالة المعنوية " أما المعني فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال ،و ليست في حيز الضرورات" ، ألا تراك حين تسمع " ضرب " عرفت حدوثه وزمانه ، ثم تنظر فيما بعد ، فتقول : هذا فعْل ، ولا بد له من فاعِل ، فليت شعري من هو ؟ وما هو فتبحث حينئذ إلي أن تعلم أن الفاعل من هو ؟ وما حاله [3] فدلالة التركيب تأتي من جموع ألفاظه ؛ لأن كل كلمة في التركيب تعتمد علي وظيفة الأخرى في التركيب نفسه .

ويؤكد ابن جني أن وظيفة الألفاظ في التركيب تتبين من ناحية المعني لا من ناحية

---

(1) الدكتور حلمي خليل : الكلمة دراسة اللغوية معجمية ط 2 / 1993م ، ص 104

(2)الدكتور عبده الراجحي : فقه اللغة في الكتب العربية ، ط 1979م ، ص 159 .

(3) الخصائص 3/ 99 (ط الهيئة)

اللفظ " فقد علمت أن دلالة المثال علي الفاعل من جهة معناه "[1].

فالحروف (مثل حروف الجر) والكلمات تكتسب دلالتها من خلال التركيب[2]، ودلالة التركيب هي التي تجزم بأن اللفظ أو الحرف أساس في التركيب أم زيادة فيه يمكن تركه ، فالتركيب هو الذي يقتضي وجود اللفظ أو الحرف ، لأنه يحقق وظيفة فيه ، ويؤدي دلالة ، والحروف تكتسب معانيها . في التركيب ، ولكنها لا تعطي معني معجمياً وهي مستقلة ، فاللام حرف لا معني له ، ولكنها تعطي معني الملكية في قولنا " الملك لله " إلي جانب وظيفتها النحوية ، وكذلك الباء من معانيها في التركيب : الاستعانة مثل : كتبت بالقلم ، والسببية مثل : أخذ بذنبه ، والظرفية مثل : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ [آل عمران: 123] ، والإلصاق نحو أمسكت بالقلم ، والقسم نحو: أقسم بالله ، وتأتي لأغراض نحوية مثل تعدية الفعل اللازم مثل : مررت بالبيت و ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة: 17] ، وقد رأي ابن جني أن الدلالة اللفظية أقوي من الدلالة المعنوية ؛ لأن دلالة اللفظ متمكنة فيه ، ولكن دلالة التركيب تأتي من جميع أجزائه .[3]

والمعني النحوي غير المعني المعجمي ذلك أن الكلمة تكتسب معناها النحوي من التركيب ، ومثال ذلك بعض الكلمات مثل : يوم ، أمام ، ساعة ، تعامل تارة علي أنها ظرف عندما يقع فيها الفعل ، مثل : وقفت أمام الباب ، ولكن جملة : جري اللاعب من أمام المحطة إلي داخل الملعب في ساعة ،لا يعد النحويون أمام وساعة وداخل ظروفاً ؛ لأن " أمام " و " داخل " لم يحدث فيهما الفعل ، ولأن "ساعة " ، وإن حدث فيها الفعل ، فإن ثمة حرفاً يسبقها ويقتضيها معني نحوياً معيناً .[4]

وسيطرت فكرة الدلالة التركيبية أو دلالة الجملة أو معني الجملة علي ابن جني ، ولهذا

---

(1) الخصائص 3/ 99

(2) ارجع إلي : دلائل الإعجاز ص 82

(3) ارجع إلي الخصائص 3/ 99 ، 100

(4) الدكتور / عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية ص 162 .

نجده يحكم بفساد التركيب لفساد معناه ، وإن صح التركيب شكلاً : " ومن المحال أن تنقض أول كلامك بآخره ، وذلك كقوله : قمت غداً ، أو سأقوم أمس .. " . [1] فهذان المثالان صحيحان من ناحية بناء الإعراب أو من ناحية الشكل فالجملتان تتكونان من : فعل + فاعل + ظرف ، ولكنهما فاسدتان من ناحية المعني لتناقض الزمن في كل منهما دلالة (زمن الفعل وزمن الظرف) ، فالماضي خلاف المستقبل ، وهذا يستحيل عقلاً .

واستشهد ابن جني علي فساد بعض التراكيب لتناقضها في المعني ، مثل : الياقوت أفضل الطعام .وزيد أفضل الحمير ، ولكنه أجاز: الياقوت أنفس الأحجار ، وزيد أفضل الناس ، وعلل سبب ذلك أن زيدًا ليس من الحمير ، فيكون أفضلهم ، ولكنه يدخل في الناس ، وكذلك الياقوت ليس طعاماً ، ولكنه نوع من الحجارة ، فلا بد إذا أن يكون المفضول من جنس المفاضل ، ومن ثم خطّأ ابن جني تركيب " زيد أفضل إخوته " ، لأن زيداً ليس جزءاً من إخوته فهم له إخوة وليس كذلك إلى نفسه ، ولكنه جزء من الناس ، والأصوب أن نقول : زيد أفضل بني أبيه ؛ لأنه يدخل فيهم فهم جميعاً أبناء رجل واحد [2] .

ويعلل ذلك فيقول: " فعلي ذلك لم يجيزوا زيد أفضل إخوته ، لأنه ليس واحداً من إخوته ، وإنما هو واحد من بني أبيه ، وأيضاً ، فإن الإخوة مضافون إلي الضمير زيد ، وهو الهاء في إخوته ، فلو كان واحداً منهم ، وهم مضافون إلي ضمير – كما تري – لوجب أيضاً أن يكون داخلاً معهم في إضافته إلي ضميره ، وضمير الشيء هو الشيء البتة والشيء لا يضاف إلي نفسه". [3]

ويتبين من ذلك أن التركيب يصبح فاسداً إذا تناقض منطقياً أو استحال قبول معناه عقلاً ، وهذا سبق فريد من ابن جني حيث ربط بين المعني والشكل ، فرفض التراكيب الشكلية المصنوعة التي لا تتسق مع الواقع والعقل ، فالدلالة عنده تقوم علي صحة الشكل

---

(1) الخصائص جـ 3 / 331 .

(2) الخصائص جـ 3 / 331 .

(3) الخصائص 3 / 333 ، 334 .

والمضمون معاً ، فلا يكفي صحة الإعراب في بناء الجملة بل من الضروري اتساق المعني مع الواقع وقبوله منطقياً. وتوسع في ذلك فربط بين المضمون والعالم الخارجي ، وذهب إلى ضرورة اتساق المضمون مع العالم الخارجي .

وذهب عبد القاهر مذهب ابن جني ، فأبطل كثيراً من التراكيب التي يستحيل حدوث معناها ، كعموم النفي في مثل : ما أكلت شيئاً ، وما رأيت أحداً من الناس . وأنت مبصر .

ومثل : ما أنا قلت هذا ، وما قاله أحد من الناس . فهذا نفي لقول قد قيل ، فهذا وأضرابه " كان خَلْقاً من القول " أي الرديء من القول . وكان في التناقض بمنزلة أن تقول " ليست الضارب زيداً أمس " فتثبتَ أنه قد ضرب ، ثم تقول : من بعده " وما ضربه أحد منَ الناس " و" لست القائل ذلك " فتثبت أنه قد قيل ، ثم تجيء فتقول : " وما أحد من الناس " ورد عبد القاهر كثيراً من الأمثلة الفاسدة .[1]

وضرب عبد القاهر أمثلة علي فساد التركيب نحو قول الفرزدق يمدح إبراهيم بن هشام خال هشام بن عبد الملك الخليفة:

وما مثلُه في الناس إلا مُمَلَّكاً أبو أمِّهِ حي أبوه يقَارِبُهُ

أي وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه، يعني المملك هشاماً وأبو أم ذلك المملك أبو هذا الممدوح .

ويعقب علي تلك الشواهد بقوله : وفي نظائر ذلك مما وصفوه بفساد النظم ، وعابوه من جهة سوء التأليف أن الفساد والخلل كانا من أن تعاطي الشاعر ما تعاطاه من هذا الشأن علي غير الصواب ، وصنع في تقديم أو تأخير أو حذف وإضمار أو غير ذلك مما ليس

---

(1) ارجع إلي دلائل الإعجاز ص 125 : 126

يصعنه ، ومالا يسوغ ولا يصح علي أصول هذا العلم .[1]

وتعد نظرية النظم التي وضعها عبد القاهر وآراؤه التي دارت في رحا التركيب والمعني صدي لجهود ابن جني (ت 391هـ) ، والنتائج التي توصل إليها ثمرة القضايا اللغوية التي عالجها ابن جني في كتابه الخصائص ، فنظرية النظم ليست إلا تطويراً لما قاله ابن جني من ضرورة مراعاة المعني في صناعة التركيب ، واتساق معني التركيب مع الفكرة وعدم مخالفة الواقع ، كما أنه اهتم بالشكل التركيبي ، وجعل المعني العلاقة التي تربط بين عناصره .

ولقد ميز علم اللغة الحديث بين الجمل غير المقبولة لأسباب نحوية ، والجمل غير المقبولة لأسباب قاموسية أو لأسباب تتعلق بالمعني ، فالجملة قد تكون صحيحة نحوياً ، ولكنها ليست كذلك دلالياً ، وقد ذكر " تشومسكي " جملة أصبحت شهيرة في الدراسات اللغوية المعاصرة للدلالة علي ذلك ، وهي : الأحلام أو الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة .

فالجملة صحيحة من ناحية الشكل ومنحرفة قاموسياً ، أو غير مقبولة من ناحية المعني ، ومن ثم فقد رأي تشومسكي أنها ليست نحوية أيضاً .[2]

وأري أن هذه الجملة التي حكم تشومسكي بفسادها قد تكون صحيحة من الناحية المجازية ، ولكن الأمثلة التي احتج بها ابن جني أدق في التعبير علي فساد معناها ؛ لأنها لا تحمل علي المعني المجازي ، فقد كان ابن جني مصيباً في نماذجه ، ودقيقاً ، يقول في ذلك : "فهذه كلها ونحوها من غير ما ذكرناه أجوبة صحيحة علي أصول فاسدة .. فمن المحال أن تنقض أول كلامك بآخره ، وذلك كقولك : قمت غداً . وسأقوم أمس ، ونحو هذا " .[3]

---

(1) دلائل الإعجاز ص 84 ، لقد قدمت الحديث عن عبد القاهر وهو متأخر عن ابن جني فقد مات عبد القاهر 471هـ بينما ابن جني 391 ، لأن عبد القاهر قد اكتملت عنده الجوانب الدلالية وتوسع فيها. وارجع إلى المبرد في الكامل (ط المكتبة العصرية) جـ 1/ 27 .

(2) ارجع إلي : د/ محمود جاد الرب : علم الدلالة ص 23

(3) الخصائص 3 / 33

ولم يقف ابن جنى موقفاً واحداً من تلك التراكيب ، فقد استثني من ذلك التراكيب الدعائية التي تأتي في زمن الماضي مثل : أيدك الله ! ، وحرسك الله ،فهي في الماضي ويبتغي منها ما سيكون ، ويفسر هذا ابن جني:"إنما كان ذلك تحقيقاً له، وتفاؤلاً بوقوعه إن هذا ثابت بإذن الله ، وواقع غير ذي شكٍ ، وعلي ذلك يقول السامع للدعاء إذا كان مريداً معناه : وقع إن شاء الله ، ووجب لا محالة أن يقع ويجب"[1] .

وقد جاء الزمن في بعض آيات القرآن الكريم بصيغة الماضي ، ويراد به الحال والاستقبال ، مثل: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ۝﴾ [النساء: 158] كان وما يزال[2] .

وقد يأتي الزمن في المضارع في الحكاية عن الماضي ومن ذلك قول الشاعر :

ولقد أمر علي اللئيم يسبني فمضيتُ ثُمّتَ قلت لا يعنيني

ويعلق عليه ابن جني فيقول : "فإنما حكي فيه الحال الماضية ، والحال لفظها أبداً المضارع ، نحو قولك : زيد يتحدث ويقرأ ، أي هو حال تحدّثٍ وقراءةٍ ، وعلي نحو من حكاية الحال في نحو هذا قولك : كان زيد سيقوم أمس ، أي كان متوقعاً منه القيام فيما مضي[3] .

ولقد اهتم ابن جني بسياق الحال في التركيب ، ورأي ضرورة عدم مخالفة المعني الواقع الخارجي ، فاللغة لا تقبل تركيباً يتناقض في زمنه مثل : سأقوم أمس . أو قمت غداً ، وكذلك لا تقبل تركيباً يتناقض مع العالم الخارجي مثل طار الحمار ، وولدت الدجاجة، ولكن قد يختلف الزمن لأداء دلالة معينة مثل الحكاية عن الماضي بالمضارع لاستحضاره أمام المتلقي ليكون أكثر تفاعلاً معه .

---

(1) نفسه

(2) ارجع في ذلك إلي مجاز القرآن أبي عبيدة معمر بن المثني (ت 210 هـ) ، جـ 2/ 7 وابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن، طبعة دار التراث ص 297 تجدهما قد عالجا هذا الموضوع معالجة وافية ، وسيأتي بيان ذلك في بابه إن شاء الله .

(3) الخصائص 3/ 331

كما قد تأتي بعض التراكيب في صيغة الماضي ، والسياق يقتضي الحال لغرض تأكيد وقوع الحدث للتحقيق في المضارع بوضعه في صيغة الماضي . مثل قوله تعالى: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾ [النحل: 1] أي سيأتي .

وقد يأتي سياق الحال في زمن الماضي رغبة في الوقوع وتفاؤلاً بحدوثه مثل : صيغ الدعاء : رحمك الله ! ، وعفا عنك ! ، أملاً في الاستجابة .

والمتكلم يلجأ إلي هذا الدلالة علي معني يرجوه ، أو لغرض بلاغي غايته التأثير في المتلقي ، فالعدول عن الأشكال المألوفة لدي الملتقي إلي أشكال غير مألوفة يجذب انتباهه ويشوقه إلي معرفة المعني ويزيده جمالاً وتأثيراً .

ولكن اختلاف سياق الحال لا يتحقق في تركيب واحد ؛ لأن ذلك غير مقبول مثل : سأقوم أمس ، و لكنه يحدث في التراكيب أو في النص الذي يتناول مضموناً واحداً ، مثل الحكاية عن حدث وقع في الماضي بزمن المضارع أو اختلاف زمن التركيب عن زمن السياق الخارجي ، مثل زمن الدعاء الذي أتي في الماضي ، والداعي يبتغي منه ما سيكون ، ونلاحظ أن زمن الجملة هو الآخر يشارك في الدلالة ، ومثال ذلك قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرٗاۚ وَأَلۡقَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادٗاۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ٦٤ ﴾ [المائدة: 64] جاء زمن الأفعال : قالت ، لعنوا ، قالوا ، أو قدوا ، أنزل ، ألقينا ، أطفأ . في الماضي وذلك للدلالة علي الوقوع والتحقيق ، فحدوث القول ، واللعنة ، والكفر ، والطغيان ، وإلقاء العداوة ، وإيقاد الفتن ، كل ذلك تحقق ، ولكن اقتضى السياق وجود زمن المضارع مثل : ينفق كيف يشاء ، وليزيدن ، ويسعون ، والله لا يحب المفسدين . وذلك للدلالة علي الحدوث والتجديد ، فالله تعالى كريم دائماً ، كما أنهم يزدادون طغياناً وكفراً ، ودأبهم الإفساد في الأرض ، وكراهية الله للمفسدين دائمة [1] ، ويقول تعالى مخبراً عن الإنسان أنه أوجده بعد أن لم يكن شيئاً يذكر لحقارته

---

(1) ارجع إلي : تفسير ابن كثر م2 / 76 الآية 64 المائدة

وضعفه: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ۝١ ﴾ [الإنسان: 11] عبر بزمن المضارع عن حدث في الماضي ، وهو عدم وجود الإنسان تحقيقاً في الماضي ، وإيجاد الله تعالى له في زمن النزول ، وقال أبو عبيدة : إن معني (هل أتي) "قد أتي فهي للجحد" [1] .

ويجب أن تتسق الدلالة المعنوية منطقياً وأن تكون مقبولة عقلاً ، ومن ثم لا يقبل تركيب مثل : علي أفضل الكتب . أو الورد أفضل الأولاد ؛ لأن علياً ليس كتاباً ، والورد ليس بشراً .

ولكن توجد تراكيب تعطي من ناحية الشكل هذا الإخبار ، ولكنها من ناحية تأويل المعني تتسق مع المنطق والواقع مثل صيغة الدعاء : لا أبالك! فالمعني المباشر كاذب أو غير صحيح ؛ لأن المدعو عليه له أب بالضرورة حياً أو ميتاً ،ولكن المعني التأويلي يفهم من خلال بحث أعماق المعني ، ويشارك في ذلك السياق اللغوي وسياق الحال أو الموقف وقصد المتكلم ، فالقصد هو الدعاء ، ويفهم من سياق الحال أنه يدعو عليه بفقد الأب أو يعني الإغلاظ والسباب . فهذه التراكيب قد تفيد حقيقة ، مثل قول المتكلم للمتلقي : " أعماك الله!" وهو أعمي ، وقوله للفقير " أفقرك الله " ولكن سياق الحال وقصد المرسل قد أخرجا هذا التركيب عن أصل معناه إلي معني آخر دلالته الدعاء عليه أو التوبيخ .

علي هذا تفسر الأمثال ، والحكم ، والتراكيب الاصطلاحية ، وقد تحتمل أكثر من دلالة، ويجب أن يستقيم التركيب منطقياً إلي جانب استقامة معناه ، فلا يكرر نفسه ، لغير دلالة جديدة ، أو أن يدل علي ما هو معلوم ، فالغاية من التركيب دلالته علي معني يفيد السامع ، وقد أشار ابن جني إلي ذلك ، مثل : أحق الناس بمال أبيه ابنه . فهذا التركيب صحيح من ناحية المعني والشكل ، ولكنه لم يحقق معني مستفاداً ، ومثل : زيد زيد ، والقائم القائم، ونحو ذلك مما ليس في الجزء الثاني منه ، إلا ما في الجزء الأول البتة ، وليس ذلك عقد الإخبار ،لأنه يجب أن يستفاد من الجزء الثاني ما ليس مستفاداً من الجزء

---

(1) مختار الصحاح : هل .

الأول"[1]. وهذا ليس مطرداً في كل التراكيب ، فالتكرار يؤدي دلالة بلاغية تفهم من السياق اللغوي وسياق الحال ، ويشترط ابن جني في مثل هذا أن يعطي الجزء الثاني المكرر زيادة الفائدة علي الجزء الأول . [2] يقول " .. إنما أعيد لفظ الأول لضرب من الإدلال والثقة بمحصول الحال.. " . [3] فالألفاظ وضعت للإفادة مطلقًا ، وما ليس مفيدًا ، فليس بلغة ، ولا يعتد به .

دلالة الكلمة في الجملة :

تدخل دراسة الكلمة في علم اللغة الحديث تحت فرع جديد من فروعه ، وهو علم دلالة الكلمة ، والكلمة وحدة دلالية مستقلة حاملة للمعني تشارك مع غيرها من الكلمات في بناء الجملة ، وقد رأي أرسطوطا ليس أنها أصغر وحدات الكلام حاملة المعني ، وسلّم العلماء بهذا الرأي فترة طويلة ، حتى اكتشف علم اللغة الحديث أن الوحدات الصرفية Morphomes هي أصغر وحدة دلالية ، وقسموا الوحدات الصرفية (المورفيمات) إلي مجموعتين : المجموعة الأولي : هي الجذور أو الأصول غير المستقلة ، ويمثلها في العربية : ألف فاعل ، واو مفعول ، والحروف التي تزاد في بنية الكلمة للدلالة علي معني مثل : التاء في صيغة الافتعال ، والألف في فاعل ، والمجموعة الثانية هي الوحدات المستقلة التي لاتدخل في أصل بنية الكلمة مثل : عناصر الإعراب ، وعلامات الجمع والتنغيم والنبر والوقفات ، فهذه العناصر ليست لها علاقة بالكلمات المفردة بل بالعلاقات النحوية وبتركيب الجمل ، ومن ثم ليست الكلمة أصغر وحدة دلالية ، ولكننا نستطيع أن نقول إنها أهم جزء في بناء الجمل ، فليست هناك جملة تخلوا من الكلمات ، فالجملة لا تكون جملة دون كلمة ، فأصغر جملة في اللغة العربية تحتوي علي كلمة واحدة وفاعل مستتر في مثل : عِ . فِ . قِ ، من : وعى ، وفى ، وقى .

---

(1) الخصائص 3/ 336

(2) ارجع إلي الخصائص 3/ 338

(3) نفسه

وعرف بلومفيلد الكلمة تعريفاً شكلياً ، فرأي أنها أصغر صيغة حرة a minimum Free form ، والصيغة الحرة هي التي لا تنقسم إلي أشكال حرة صغرى، فلا يمكن تفكيك أجزائها ، ومثال هذا " Nicely " أصغر صيغة حرة فيها Nice ، ولكن اللاحقة " Ly " ليست حرة ؛ لأنها لا تأتي مستقلة[1] ، ونظيرها في العربية كلمة " عربي" تتكون من " عرب " وياء النسب ، فعرب صيغة حرة وياء النسب لا تعد صيغة حرة ؛ لأنها لا تأتي مستقلة ، والجملة هي التي تضبط هذه الأشكال الحرة ، وغيرها من الوحدات غير الحرة عند بلومفيلد إن النقطة الأساسية في رأيه هي صلة الكلمة بالجملة.

وقد درس علماء العربية في فترة مبكرة دلالة الوحدات الصرفية التي تدل علي معني في الكلمات ، مثل حروف المضارعة ، والجمع ،وياء النسب ، كما بحثوا دلالة الحروف التي تشارك في دلالة التراكيب وأطلقوا عليها حروف المعاني ، مثل حروف الجر ، والنصب ، والعطف ، وبهذا يكون لهم السبق في مجال اكتشاف وحدات الكلام الصغرى حاملة المعني .

وقد دعا أولمان حديثاً إلي وجود فرع خاص من علم اللغة تكون مهمته تناول جوانب الكلمة المختلفة ، فقد لاحظ من خلال اهتمامه بدراسة الكلمة أنها تؤدي دوراً رئيساً في بناء اللغة ، فكتب في الكلمة بحوثاً عديدة منها كتابة الشهير " دور الكلمة في اللغة "[2].

وقد أطلق أولمان علي الفرع الذي خصصه لدراسة الكلمة اسم " علم المفردات lexicology ، ويشكل بجانب " الفنولوجيا " " علم الصرف " الجزء الرئيسي الثاني في علم اللغة ، ويدرس علم المفردات الكلمات يدرس كذلك المورفيمات المتعددة التي تتعلق بالثروة اللغوية مثل الجذور غير المستقلة والسوابق واللواحق ، ويهتم هذا العلم أيضاً بأساليب صياغة الكلمات ، وبإعادة صياغة بعض الكلمات ،ويهتم كذلك بوضع كلمات جديدة[3].

---

(1) وقد تدل زيادة الياء على المفرد من اسم الجنس نحو : ترك : تركي ، زنج : زنجي ، عرب : عربي ، روم : رومي .

(2) ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة وتعليق الدكتور كمال بشر، دار غريب (د.ت) . ونشرته من قبل مكتبة الشباب، وصدرت منه طبعة حديثة عن دار غريب .

(3) الدكتور محمود جاد الرب : علم الدلالة ص 37 ، 38 .

واهتم الدرس العربي القديم بدراسة الكلمة ، وأعطاها أهمية كبيرة ، فتناول أصواتها وتأليفها وشروط فصاحتها والسياق الذي يناسبها ، وبلغت عناية العرب بالكلمة درجة دفعت بحساد العربية إلي الطعن في قيمة التراث العربي فقذعوه ،واتهموا العرب بأنهم يهتمون بصناعة اللفظ ويهملون معناه ، لكثرة حديثهم عن اللفظ وعنايتهم به ، وقد توجه اهتمام العرب إلي الألفاظ ؛ لأنها حلل المعاني ، ومادة الجمل ، فحظيت بنصيب كبير من رعايتهم ، ونكتفي بما قاله ابن جني في "باب في الرد علي من ادّعي علي العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعني" : "وذلك أن العرب كما تُعْني بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى وبالأسجاع ، التي تلتزمها وتتكلف استمرارها ، فإن المعاني أقوي عندهم ،وأكرم عليها . وأفخم قدْراً في نفوسها ، فأول ذلك عنايتها بألفاظها ، فإنها لما كانت عنوان معانيها ، وطريقاً إلي إظهار أغراضها ،ومراميها ، أصلحوها ، ورتبوها ، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ، ليكون ذلك أوقع لها في السمع ، وأذهب بها في الدلالة علي القصد ، ألا تري أن المثل إذا كان مسجوعاً لدي سامعها فحفظه ، فإذا هو حفظه كان جديراً باستعماله ، ولو لم يكن مسجوعاً لم تأنس النفس به . ولا أنِقت لمستمعه ، وإذا كان كذلك لم تحفظه ،وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له . وجيء به من أجله[1].

ويقول : "فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها ، وحموا حواشيها ، وهَذّبوها وصقلوا غروبها وأرهفوها ، فلا تسرعين أن العناية إذا ذاك إنما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة للمعاني ، وتنويه بها وتشريف منها " [2] .

والألفاظ التي يصفها ابن جني هي تلك التي تدخل في بناء التراكيب أو التي يتواصل بها المجتمع ، وتعبر عن أغراضه والحكم علي جودة اللفظ ورداءته تعرف من خلال جمل تخضع لقواعد ، فإذا اتسق المعني مع النحو تحققت الغاية منه " فإذا أمكنك أن يكون تقدير

---

(1) الخصائص ، المكتبة التوفيقية جـ1 / 190

(2) الخصائص جـ 1/ 192 .

الإعراب علي سمت تفسير المعني ، فهو ما لا غاية وراءه " .[1]

وفرق العلماء بين دلالة اللفظ ودلالة التركيب ، فدلالة اللفظ وضعية أو اصطلاحية ، فالوضع جعل اللفظ دالاً علي المعني كجعل " رجل " دالاً علي الذكر من بني آدم ، و " فرس " دالاً علي الحيوان (الصاهل) ، أما المركبات فدلالتها علي معناها التركيبي دلالة عقلية لا وضعية ، فإن من عرف مسمي " زيد " ، وعرف مسمي " قائم " ، وسمع " زيد قائم " بإعرابه المخصوص ، فَهِمَ بالضرورة معني الكلام ، وهو نسبة القيام إلي زيد .[2]

ولقد اهتم النحويون بمعاني الجمل ، ورأوا ضرورة الربط بين المعني ونظام الجملة ، وأكدوا علي ضرورة اتساق المعني مع التركيب ، ونفوا الجمل التي تتناقض في معانيها أو لا تصادق الواقع ، ويتبين هذا من حديثهم عن أهمية معرفة النحو في فهم المعني وإجادة الخطاب ، وفسروا ترتيب أركان الجملة علي نسق المعاني التي جاءت من أجلها علي هذا النحو من الترتيب .

وإذا نظرنا في كتب القدماء وجدنا خلاف ما يدعيه بعض الطاعنين علي النحو العربي ببعض الأمثلة التعليمية التي صنعها العلماء لتوضيح مقاصدهم ، وتكررت في كتبهم ، ولكنهم عند التطبيق ينحوا نحواً آخر يقوم علي التوظيف للقواعد .

ولقد ربط علماء العربية بين المعني والتركيب ، ورأوا أنه من الضروري مراعاة صحة التركيب إلي جانب صحة المعني ، واتساق الشكل مع المضمون من الناحية العقلية . فقد رأي عبد القاهر الجرجاني أن لا قيمة للعبارة أو التركيب دون المعني ، والكلام لا يوصف بحسن الدلالة إلا بعد أن يأتي المعني من الجهة التي هي أصح لتأديته ، وذلك من خلال اختيار اللفظ المناسب الذي لا يؤدي غيره دلالته في هذا السياق.

---

(1) الخصائص جـ 1 / 246

(2) أبو حيان الأندلسي : اللمحة البدرية في علم العربية ، تحقيق د / صلاح رواي ، ط1 جـ 1 / 47 . والوضع : وضع اللفظ بإزاء المعني ، فيصير دالاً عليه أو رمزاً له .

ويعد عبد القاهر أكثر علماء العربية القدماء اهتماماً بدراسة العلاقات التركيبية ومعني التراكيب ، وإمامه في ذلك ابن جني ، وذلك من خلال نظرية النظم التي تقوم علي تناسق دلالة الألفاظ وتلاقي معانيها علي الوجه الذي اقتضاه العقل .[1] وأن يأتي ترتيب توالي الألفاظ في النص علي ترتيب المعاني في النفس . وأن يتوخي المتكلم في ذلك معني الإعراب وقواعد اللغة واعتبر عبد القاهر دور الفكرة في النظم ، قال : "، وأوضح من هذا كله ، وهو أن هذا " النظم " الذي يتواصفهُ البلغاء ، وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله ، صنعةٌ يستعان عليها بالفكرة لا محالة ، وإذا كانت مما يستعان عليها بالفكر ويستخرج بالروية ، فينبغي أن ينظر في الفكر ، بماذا تلبَّس ؟ أبا لمعاني أو بالألفاظ ؟ فأيّ شيء وجدته الذي تلبس به فكرك من بين المعاني والألفاظ ، فهو الذي تحدث فيه صنعتك " [2].

ولا يقيم عبد القاهر وزناً للفظ من حيث هو لفظ دون المعني ، فقد وضع المعني في المقام الأول قبل العناية بشكل اللفظ وصناعته ، فعليك " أن تأتي المعني من الجهة التي هي أصح لتأديته ، وتختار له اللفظ الذي هو أخص به ، وأكشف عنه وأتم له ، وأحرى بأن يكسبه نبلاً ، ويظهر فيه مزيّة .

فلا تفاضل بين الألفاظ في الدلالة إلا بعد نظمها في تراكيب تكشف عن دلالتها ، وأن الكلمة أدل علي معناها الذي وضعت له من صاحبتها علي ما هي موسومة به ، وأن هذه الكلمة أحسن نبأ عنه ، وأبين كشفاً عن صورته من الكلمة الأخرى التي تشاركها في الدلالة " فيكون الليث مثلاً أدل علي السبع المعلوم من الأسد " .

فلا تستطيع أن تفاضل بين كلمتين غير أن تنظر في مكان تقعان فيه من التأليف

---

(1) دلائل الإعجاز ص 49 ، 50 سيأتي كلامنا عن ابن جني تالياً لكلامنا عن عبد القاهر ، لأن ابن جني قد فتح باب البحث وأثار كثيراً من القضايا التي تتعلق باللفظ والمعني والتركيب ، ووضع عبد القاهر (ت 471) نظرية مكتملة حول نظم الكلام ، وربط فيها بين الشكل والمضمون ، وقواعد اللغة ومعني التركيب وغيرها من القضايا التي أثارها ابن جني قبله .

(2) نفسه ص 51

والنظم ، ولا تستطيع أن تقول عن لفظة أنها صحيحة دون أن تعتبر مكانها من النظم ، وحسن ملائمة معناها لمعاني جارتها ، وفضل مواستها لأخواتها[1].

إن عبد القاهر يري ضرورة مراعاة قواعد اللغة الشكلية والعلاقات الداخلية التي تربط بين أجزاء التراكيب والتي تتمثل في المعني ، والألفاظ عند عبد القاهر لبن هذا البناء أو المادة التي يقوم عليها نظم الكلام ، وتأتي في المرحلة الثانية بعد المعاني " بان بذلك أن الأمر علي ما قلنا ، من أن اللفظ تتبع للمعني في النظم ، وأن الكلم ترتيب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس [2].

فالألفاظ خدَم للمعاني ، فمعرفة المعاني تأتي في المقام الأول ، ثم مطابقة الألفاظ المعاني ، ثم ترتيب المعاني في النفس ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي ترتيب الألفاظ بما يتفق مع الفكر أو علي نسق الفكر [3].

فالألفاظ " تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعني ،وتابعة لها ، ولاحقة بها ، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس ، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق " [4].

وترتيب الألفاظ في النطق يقوم علي قواعد النحو ، قال " اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علي النحو ، وتعمل علي قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك ، فلا تخل بشيء منها" .

ويستشهد بأمثلة علي ذلك ثم يقول " .. فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلي معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ،

---

(1) نفسه ص 44 ، 45

(2) نفسه ص 56

(3) نفسه ص 54

(4) نفسه ص 81

وتتصل بباب من أبوابه " .[1]

وقد ذهب ابن الأثير مذهب الجرجاني في أن التفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر ما يقع في مفرداتها ، فقال : " واعلم أن تفاوت التفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر مما يقع في مفرداتها ؛ لأن التركيب أعسر وأشق ، ألا تري ألفاظ القرآن الكريم من حيث انفرادها قد استعملها العرب ومن بعدهم ، ومع ذلك فإنه يفوق جميع كلامهم ويعلو عليه، وليس ذلك إلا لفضيلة التركيب".[2]

وبين رأيه علي هذا النحو : " وهل تشك أيها المتأمل لكتابنا هذا إذا فكرت في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [هود: 44] أنك لم تجد ما وجدته لهذه الألفاظ من المزية الظاهرة إلا لأمر يرجع إلي تركيبها ، وأنه لم يعرض لها هذا الحسن إلا من حيث لاقت الأولي بالثانية ، والثالثة بالرابعة ، وكذلك إلي آخرها ، فإن ارتبت في ذلك فتأمل هل تري لفظه منها لو أخذت من مكانها ، وأفردت من بين أخواتها كانت لابسة من الحسن مالبسته في موضعها من الآية . ومما في كلام آخر فتكرهها ، فهذا ينكره من لم يذق طعم الفصاحة ، ولا عرف أسرار الألفاظ في تركيبها وانفرادها .[3] واستشهد علي هذا بشواهد قرآنية وشعرية ، ومن أمثلة لفظة " يؤذي " التي جاءت في القرآن الكريم جزلة متينة في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا طَعِمۡتُمۡ فَٱنتَشِرُواْ وَلَا مُسۡتَـٔۡنِسِينَ لِحَدِيثٍۚ إِنَّ ذَٰلِكُمۡ كَانَ يُؤۡذِي ٱلنَّبِيَّ فَيَسۡتَحۡيِۦ مِنكُمۡۖ وَٱللَّهُ لَا يَسۡتَحۡيِۦ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ ﴾ [الأحزاب: 53] فهي في هذا الموضع قوية مستحسنة مندرجة متعلقة بسياقها .ولكنها جاءت ركيكة ضعيفة في قول أبي الطيب المتنبي :

تلـذّ لـه المُـروءة ، وهـي تـؤذي ومـن يعـشق يلـذّ لـه الغَـرَامُ

---

(1) نفسه ص 83

(2) المثال السائر جـ 1 / 151 .

(3) نفسه جـ1 / 152

" وهذا البيت من أبيات المعاني الشريفة ، إلا أن لفظة " تؤذي " قد جاءت فيه وفي الآية من القرآن ، فحطت من قدر البيت لضعف تركيبها وحسن موقعها في تركيب الآية"[1].

وقد نظر علماء العربية أيضاً إلي وظيفة الكلمة في الجملة ، وأثرها في التركيب وفي المعني ، فعابوا وجود بعض الكلمات في الجمل ، وحكموا بزيادتها ، أو أنها غير ملائمة ولا تدخل في سياق التركيب أو المعني ، واستحسنوا مجيء بعض الكلمات في الجمل لمناسبتها السياق والتركيب ، ولأنها أضافت معني جديداً أو فسرت مبهماً أو قيدت مطلقاً .

ولقد قلنا – ونحن بصدد الحديث عن دلالة المبني – إن الزيادة في المبني تأتي لزيادة في المعني ، هذا علي مستوي الكلمات ،وقد تأتي الزيادة في التركيب لزيادة في المعني أيضاً ، فالقرائن في الجمل تأتي لزيادة في الدلالة .

يقول العرب : "عشرة وعشرة فتلك عشرون" . وذلك زيادة في التأكيد ، ومنه قوله جل ثناؤه : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة: 196] وإنما قال هذا النفي احتمال أن يكون أحدهما واجباً : إما ثلاثة وإما سبعة ، فأكد وأزيل التوهم بأن جمع بينهما .

ومن هذا الباب قوله جل ثناؤه: ﴿ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الأنعام: 6] إنما ذكر الجناحين ؛ لأن العرب قد تسمي الإسراع طيراناً، قال : رسول الله ﷺ : "كلما سمع هيعة طار إليها" .[2]

وكذلك قوله (يقولون بألسنتهم) فذكر الألسنة ؛ لأن الناس يقولون : " قال في نفسه كذا " قال الله جل ثناؤه: ﴿ وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ ﴾ [المجادلة: 8]

---

(1) المثال السائر جـ 1 / 153

(2) رواه مسلم جـ 3 / 1503 ، 1405 وأحمد في مسنده جـ2 / 396 . وابن ماجة في السنن باب العزلة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : " خير معايش الناس لهم رجل ممسك بعنان فرسه في سبيل الله، ويطير علي متنه ، كلم سمع هيعة أو فزعة طار عليه إليها يبتغي الموت أو القتل مظانة " .

فاعلم أن ذلك باللسان دون كلام النفس[1].

دلالة التقديم والتأخير

الأصل في الجملة الترتيب علي النمط المعهود من قواعد النحو ، وقد يقدم المؤخر ويؤخر المقدم لغرض بلاغي أو لغرض يتعلق بالمعني علي ألا يخل ذلك بالمعني ولا يخالف قواعد اللغة وأن يؤمن اللبس ، فقد يكون التقديم أبلغ ، كتقديم المفعول علي الفعل ، وتقديم الخبر علي المبتدأ ، وتقديم الظرف أو الحال أو الاستثناء .

تقديم المفعول في مثل : "زيداً ضربت" . تخصيصاً به بالضرب دون غيره ، وذلك بخلاف قولك : "ضربت زيداً" . ليس فيه تخصيص ؛ لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه علي أي مفعول شئت ، بأن تقول : ضربت خالداً ، أو بكراً أو غيرهما وإذا أخرت الفعل لزم الاختصاص للمفعول .

وتقديم خبر المبتدأ عليه مثل : زيد قائم ، وقائم زيد ، فتقديم قائم في " قائم زيد" أثبت له في القيام دون غيره وتأخير قائم لا يمنع غيره من إسناد القيام إليه ، ولا يمنع إثبات القيام لزيد أو نفيه عنه ، فنقول : "زيد قائم وعلي " أي وعلي قائم أيضاً ، ونقول زيد قائم أو غير قائم .

وتقديم الظرف في مثل : إليّ المصير ، والمصير إليّ . فالأول يعني اختصاص أمر المصير إليه ، والثاني له ولغيره . ونظير هذا في القرآن كثير ، مثل : ﴿ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ ﴾ [ق: 43] ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ۝ ﴾ [الغاشية: 25-26]

وتقديم المفعول علي فعله للاختصاص في مثل قوله تعالى : ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ ﴾ [الزمر: 66] فالله تعالى مختص وحده بالعبادة دون غيره . ونظيرها: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ ﴾[الفاتحة: 5] [2].

---

(1) الصاحبي ص 462.

(2) ارجع إلي الإيضاح ص 35 ، 36 والكشاف م1/ 18، 19 .

فالتقديم يكون لتخصيص المسند بالمسند إليه ، كقوله تعالى: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝٦ ﴾ [الكافرون: 6] وقولك " قائم هو " لمن يقول " زيد إما قائم أو قاعد " فيرده بين المقام والمقصود من غيره أن يخصصه بأحدهما ، ومنه قولهم : تميمي أنا . وعليه قوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ۝٤٧ ﴾ [الصافات: 47] أي بخلاف خمور الدنيا ، فإنها تغتال العقول ، ولهذا لم يقدم الظرف في قوله تعالى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: 2] لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى .

وقد يكون التقديم للتنبيه علي أنه خبر لا نعت مثل : ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ۝٣٦ ﴾ [البقرة: 36] ومثل قول بكر بن النطاح في أبي دلف :

لـــه همـــم لا منتهـــي لكبارهـــا وهمتُـه الـصغري أجـلُّ مـن الـدّهْرِ

وقد يكون التقديم للتشويق إلي ذكر المسند إليه ، كقول محمد بن وهيب في مدح المعتصم :

ثلاثـــة تـــشرق الـــدنيا ببهجتهـــا شمس الضحى وأبـو إسـحق والقمـرُ

والشاهد تقديم المسند "ثلاثة"

وكقول أبي العلاء :[1]

وكالنـــار الحيـــاةُ ، فمـــن رمـــادٍ أواخرُهـــا وأوّلهـــا دُخَـــانُ

ويقع التقديم والتأخير في حالة عدم اللبس ، فإن لم يؤمن اللبس وجب الترتيب المألوف وذلك مثل : "ضرب موسى عيسي" ، هذا التركيب يقتضي أن يترتب علي النحو الآتي : الفعل ، الفاعل ، المفعول . فلا يجوز تقديم المفعول علي الفاعل لعدم وجود قرينة تمنع التباس الفاعل بالمفعول . والقرينة تكون لفظية أو معنوية ، فاللفظية تظهر في علامات الإعراب ، في مثل : "ضرب زيداً أخوك" . والمعنوية تظهر في المعني ، مثل : "أكل الكمثري عيسي" ، فالمعني يشير إلي أن الفاعل عيسي.

---

(1) الإيضاح ص 105 ، 106

ولكن في مثل : "كلم يحيى بشري" . فلا نجد إعراباً فاصلاً ، وكذلك نحوه ، فيلزم تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، وهذا يقوم مقام بيان الإعراب " فإن كنت هناك ضرورة دلالة أخرى من قبل المعني وقع التصريف بالتقديم والتأخير ، نحو : أكل يحيى الكمثري، لك أن تقدم ، وأن تؤخر كيف شئت ، وكذلك ضرب هذا هذه ، كلم هذه هذا ".[1] وعلامات الإعراب في المثني والجمع السالم تدفع اللبس فلا حرج من التقديم والتأخير مثل : ضرب البنتين الولدان.

ويشارك سياق الحال في تحديد أركان الجملة ، ودلالتها ، قال ابن جني: " أومأت إلي رجل وفرس فقلت: كلم هذا هذا فلم يجبه ، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ؛ لأن في الحال بياناً لما تعني ، وكذلك قولك ولدت هذه هذه من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة "[2].

فالسياق الخارجي في الخطاب المنطوق يحدد الفاعل والمفعول ، وإن لم يراع المتكلم رتب التركيب .

وهذا التخالف في رتب التركيب جائز ، ولكنه غير مقبول في المعني ، ويقول ابن جني : " ونحن إنما عقدنا فساد الأمر وصلاحه علي المعني ، وإن كان هناك في الأمر ما يناقض المعني ، فهذا مالا يدعيه مدعٍ ، ولا يرضاه – مذهباً لنفسه –راضٍ "[3] فمراعاة الرتب في ترتيب الجملة تجب عند اللبس ، فإن أمن اللبس ، وتحقيق المعني ، ووجدت ضرورة إليه جاز ذلك .

ورأي عبد القاهر الجرجاني أن ترتيب الكلمات في التركيب يقوم علي أساس من المعني ، وهذا بخلاف ترتيب حروف الكلمة لا ترتب علي أساس المعني ، وفي هذا يقول : " وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق ، وليس نظمها بمقتضى عن معني ، ولا الناظم

---

(1) الخصائص 1/ 35

(2) الخصائص 1/ 35

(3) الخصائص 1/ 344

لها بمقتف في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحري في نظمه لها ما تحراه . فلو أن واضع اللغة كان قد قال : " ربض "مكان " ضرب " لما كان في ذلك ما يؤدي إلي فساد ، وأما " نظم الكلم " [التراكيب أو الكلام] فليس الأمر فيه كذلك ؛ لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني ، وترتبها علي حسب ترتيب المعني في النفس " [1] .

ولو أن نظمها لا يقوم علي المعني لما كان للتقديم والتأخير قيمة دلالية " ولو فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ التي هي لغات دلالتها ، لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء ، ولا تصّور أن يجب فيها ترتيب ونظم " [2].

فالدلالة تؤثر في شكل التركيب ، فقد يقدم المتأخر إذا اختص بفائدة من المعني أو للعناية به أو أنه توسعة علي الشاعر والكاتب حتى يطرد للشاعر قوافيه ، وللكاتب سجعه.

" ومن أبين شيء في ذلك " الاستفهام بالهمزة " فإن موضع الكلام علي أنك إذا قلت : " أفعلت ؟ " فبدأ بالفعل ، كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده "[3].

وإذا قلت " أأنت فعلت ؟ " فبدأ بالاسم ، كان الشك في الفاعل من هو ، وكان التردد فيه " . [4]

ويبين ذلك قوله تعالى ، حكاية عن قول نمروذ : ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ ﴾ [الأنبياء: 62] هو سؤال عن الفاعل وليس الفعل ، فهو يريد منه أن يقر بأنه الفاعل ؛ لأنه قدم الاسم " أنت " علي الفعل " فعلت " ولهذا جاء جوابه: ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ [الأنبياء: 63].

---

(1) دلائل الإعجاز ص 49 قال ابن سينا : " .. فإن التأليف بينها علي هيئة مخصوصة ليس بتواطؤ بل أمر يوجبه المعني نفسه بعد أن صار المفرد دليلاً عليه " العبارة ص 30.

(2) نفسه ص 50

(3) نفسه ص 111

(4) دلائل الإعجاز ص 111

وهذا السؤال لا يحتمل معني التقرير ؛ لأنه لو كان يقصد منه التقرير بالفعل لكان الجواب : فعلت أو لم أفعل ، ولكن قصد بالاستفهام الفاعل .[1]

وهذا بخلاف ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ ﴾ [المائدة: 116] .

غرض الإنشاء هنا الاستنكار ، والسؤال موجه لعيسي عليه السلام أي الفاعل " أنت" ؛ لأن فعل النصارى منسوب إليه " فينكر أن يكون قال ذلك " ، وقد جاء زمن القول بلفظ الماضي ليدل علي الوقوع والثبوت .[2]

وإذا جاء فعل الجملة في المضارع ، فهو يدل علي الحال والاستقبال ، وقد يعطي دلالة التقرير أو الإنكار ، وللتقديم والتأخير فيه فائدة دلالية مثل : "أأنت تفعل كذا ؟" كان المعني علي أنك تريد أن تقّرره بأنه الفاعل في الحال ، وإن أردت المستقبل بـ "تفعل" كان المعني إذا بدأت بالفعل علي أنك تعهد بالإنكار إلي الفعل نفسه مثل قول امرئ القيس:

أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زُرق كأنياب أغوال؟

فهذا تكذيب منه لإنسان تهدده بالقتل ،وإنكار أن يقدر علي ذلك ويستطيعه ، والقتل لم يقع بعد[3].

والمقصود والسياق الحالي يحددان المراد وزمن وقوع الحدث ، كقول القائل الآخر يريد الخروج في وقت الخطر : "أتخرج في هذا الوقت ؟" معناه إنكار الخروج في زمن الحال . أو : "أتنسي قديم إحسان فلان إليك ؟" يريد اللوم والتوبيخ " وجملة الأمر أنك تنحو بالإنكار

---

(1) نفسه ص 113

(2) ارجع إلي : ابن كثير . المكتبة التوفيقية ص 2/ 121

(3) ارجع إلي : دلائل الإعجاز ص 116 ، 117

نحو الفعل ، فإن بدأت بالاسم ، كان الإنكار إلي نفس المذكور ،وأبيت أن تكون بموضع يجيء منه الفعل وممن يجيء منه ، وأن يكون بتلك المثابة . [1]

ويؤثر التقديم والتأخير في دلالة الجملة الاستفهامية ، ومثال ذلك تقديم النكرة وتأخيرها ، فإذا قلت : " أجاءك رجل ؟ " فأنت تريد أن تسأله هل كان مجيء من واحد من الرجال إليه . فإن قدمت الاسم ، فقلت : " أرجل جاءك ؟ " فأنت تسأله عن جنس من جاءه ، أرجل هو أم امرأة .

ويتعين عليك أنك قد علمت أنه قد أتاه آتٍ ، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي ، وهذا يتطلب منك مراعاة سياق الحال . [2]

ويقدم الاسم علي الفعل للدلالة علي التأكيد ودفع الشك أو التردد مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩٦﴾ ﴾ [الأعراف: 196] ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٥﴾ ﴾ [الفرقان: 5] ﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١٧﴾ ﴾[النمل: 17] .

فتقدم الضمير (هو ، هي ، هم) أكد المعني ودفع الشك عن الفعل " فإنه لا يخفي علي من له ذوق أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني علي الاسم ، فقيل : ﴿ إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩٦﴾ ﴾ [الأعراف 196] ﴿ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [الفرقان: 5] " ﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ [النمل: 17] لوجد اللفظ قد نبأ عن المعني ، والمعني قد زال عن صورته والحال التي ينبغي أن يكون عليها " [3] .

---

(1) نفسه ص 117

(2) راجع : دلال الإعجاز ص 143–144 .

(3) دلائل الإعجاز ص 137

" واعلم أن هذا الصنيع يقتضي في الفعل المنفي ما اقتضاه في المثبت فإذا قلت : "أنت لا تحسن هذا " كان أشد لنفي إحسان ذلك عنه من أن تقول : " لا تحسن هذا " . ويكون الكلام الأول مع من هو أشد إعجاباً بنفسه ، وأعرض دعوى في أنه يحسن ، حتى أنك لو أتيت بـ " أنت " فيما بعد " تحسن " فقلت " لا تحسن أنت لم يكن له تلك القوة " . [1]

ويختلف المعني باختلاف ترتيب الجملة الإخبارية ،ومثال هذا إذا قلت : "ما فعلت" . كنت نفيت عنك فعلاً لم يقع . وإذا قلت: ما أنا فعلت . فقد نفيت عن نفسك فقط دون نفيه عن غيرك ، ومثل هذا كثير يفسر في ضوء السياق الخارجي كمن نسب إليه قول فأنكره بقوله : "ما أنا قلت هذا" . نفي أن يكون القائل له ولكنه صدر عن غيره .

ومثل قوله تعالى : ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ۝﴾ [الأنبياء: 62] .

فالسؤال عن الفاعل ، ولهذا أشار إليه ، ولم يأت ذكر ما فعله إبراهيم – عليه السلام– لفظياً بل إحيل إليه في العالم الخارجي .

وظيفة الإعراب في الدلالة :

الإعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبيناً للمعني الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامها ، فالإعراب موضوع للإبانة عن وظائف مفردات التركيب أو بيان منزلتها منه ، وهو صوت يصحب آخرالكلمة المعربة في الكلام المنطوق ورمز أضيف إلى الحرف المكتوب..

وقد نقل السيوطي عن الزجاجي قوله في أسبابه دخول الإعراب في الكلام ، فقال " إن الأسماء لما كانت تصورها المعاني ، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة علي هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : " ضرب زيد عمراً " ، فدلوا برفع " زيد " علي أن الفعل له

---

(1) نفسه

وينصب " عمرو " علي أن الفعل واقع به ،وقالوا : ضرب زيدًا ، فدلوا بتغيير أول الفعل ونصب " زيد " أن الفعل واقع به ، وقالوا : ضُرب زيدٌ ، فدلوا بتغيير أول الفعل ، ورفع زيد علي أن الفعل ما لم يسم فاعله ، وأن المفعول قد ناب عن منابه ،وقالوا : هذا غلام زيد ، فدلوا بخفض زيد علي إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إذا أراد ذلك أو المفعول عند الحاجة إلي تقديمه ، وتكون الحركات دالة علي المعاني . (1)

وقد أكد ابن فارس علي أهمية وظيفة الإعراب في التفريق بين المعاني فقال : " ... فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني ألا تري أن القائل إذا قال : " ما أحسن زيد " لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم والإعراب . وكذلك إذا قال : " ضرب أخوك أخانا " ووجهُك وجهُ حُرٍّ " و " وجُهك وجهُ حُرُّ " وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه " . (2)

ويقول في موضع آخر : " .. فأما الإعراب فيه تميّز المعاني ويوقف علي أغراض المتكلمين . وذلك أن قائلا لو قال : "ما أحسنُ زيد " أو " ما أحسنَ زيدُ " أبان بالإعراب عن المعني الذي أراده . (3)

ويذهب ابن الأثير إلي أن هذا المذهب فيقول : " ..وكذلك لو قائل قائل : ما أحسن زيد ، ولم يبين الإعراب في ذلك ، لما علمنا غرضه منه ، إذا يحتمل أن يريد به التعجب من حسنه ، أو يريد به الاستفهام عن أي شيء منه أحسن ، ويحتمل أن يريد به الإخبار بنفي الإحسان عنه ، ولو بيّن الإعراب في ذلك ، فقال : "ما أحسنَ زيداً" ، و"ما أحسنُ زيدٍ" ، و"ما أحسنَ زيدٌ" علمنا غرضه ، وفهمنا مغزى كلامه ، ولا نفرد كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بما يعرف به من الإعراب ، فوجب حينئذ بذلك معرفة النحو ، إذا كان ضابطاً لمعاني الكلام ، حافظاً لها من الاختلاف " . (4)

---

(1) الأشباه والنظائر ، المكتبة العصرية جـ 1 / 88

(2) الصاحبي ص 55 .

(3) نفسه ص 309

(4) المثل السائر جـ 1 / 30

ويتبين من حديث القدماء عن وظيفة الإعراب في التركيب أنه يشارك في تحديد معني التركيب ،ومثال هذا قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: 30] ، بتنوين عزيز ، وعلي هذا فـ " ابن الله " خبر المبتدأ "عزير" ، وقد أثبت هذا وجود التنوين في "عزيز" وإثبات همزة الوصل في " ابن " فسقوط التنوين يعني أن ابناً صفة بين علمين ، مثل: "محمد بن عبد الله (ﷺ) رسول الإسلام" ، ويصبح تقدير الكلام في حالة سقوط التنوين : عزيزُ بن الله معبودنا ، وهذا باطل ؛ لأن مراد ادعاء اليهود أن ينسبوه إلي الله تعالى فالمراد إثبات النبوة مثلما قال النصاري : المسيح ابن الله غلواً فيه[1].

ومثال هذا أيضاً قول القائل : "هذا قاتلُ أخي" . بتنوين قاتل ، وقوله : "هذا قاتلُ أخي" . دون تنوين "قاتل" علي أنه مضاف، ومعني الأول أنه لم يقتله ، ومعني الثاني أنه قتله ، وعرف به .

ومثال هذا أيضاً " هُنَّ حواجُّ بيتِ الله " إذا كن قد حججن و" هن حَوَاجّ بيتَ اللهِ " إذا أردن الحجَّ .

ومثال : " هذا غلاماً أحسن منه رجلاً " يريدون الحال في شخص واحد . وهذا غلامٌ أحسنُ منه رجلٌ" فهما شخصان .

ومثال : "جاء الشتاءُ والحَطَبَ " بنصب حطب : مفعول معه ، لم يرد أنّ الحطب جاء ، وإنما أراد الحاجة إليه ، فإن أراد مجيئها قال : و " الحطبُ " بالرفع .

ومثال : " كم رجلاً رأيت ؟ " في الاستخبار . و" كم رجلٍ رأيت " في الخبر يراد به التكثير[2] . ونظير هذا كثير في كتب النحاة .

---

(1) ارجع إلي الإيضاح ص 112 لقد وقعت " ابن الله " خبراً ، بدليل إثبات همزة الوصل خطأ ، وهي تحذف بين الابن وأبيه مثل : علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ومحمود بن عكاشة .

(2) الصحابي ص 31

تقدير المعني في الإعراب

إن الإعراب فرع من المعني ، يشارك في تحقيقه ، وكذلك المعني يشارك في الإعراب ، فالمتكلم قد يتوصل من المعني إلي حقيقة الإعراب ، ولنا أن نتأمل هذا المثال: " أكل الكمثري عيسى" : لا نستطيع تحديد الفاعل والمفعول من خلال الإعراب ، ولكننا إذا نظرنا إلي المعني تحقق لنا ذلك ، فالكمثري نوع من المأكولات و"عيسي" واحد من الناس ، ولا يعقل من ترتيب الجملة أن تأكل الكمثري عيسي ، ولكن المعني يرشد إلي أن الفاعل هو عيسي . وكذلك يتدخل المعني في تأويل الإعراب المتناقض مثل: مررت بزيدٍ وعمراً ، فالقاعدة تقتضي جر عمرو لوجود العطف (الواو) ، ولأن "مر" لا يتعدى بنفسه بل بحرف الجر . ويأوّل نصب عمرو بفعل محذوف مقدر (مثل رأيت) فنقول : مررت بزيد ورأيت عمراً ، وهذا التقدير يكون في المعني لا في اللفظ . ومثل ذلك رغبت فيك وسعيداً . ونظرت إليك وسعيداً [1] .

ويؤكد ابن جني ارتباط المعني بالإعراب ، فيقول " وذلك أنك تجد في كثير من المنثور ، والمنظوم الإعراب والمعني متجاذبين ، وهذا يدعوك إلي أمر ، وهذا يمنعك منه ، فمتي اعتورا كلاماً أمسكت بعروة المعني ، وارتحت لتصحيح الإعراب "[2].

وقد تتدخل حركة الإعراب في تقدير المحذوف ، مثل : "كل رجل وصنعتُه" . برفع صنعته ."وأنت وشأنُك" . برفع شأنك . فهذا يوهم أن الثاني خبر الأول ، وليس الأمر كذلك ، فالثاني معطوف علي الأول ، والخبر محذوف للحمل علي المعني ، والتقدير : "كل رجل وصنعتُه مقرونان" . و"أنت وشأنُك مصطحبان" .

ويقدر المحذوف أيضاً في : "عليك زيداً" . إن معناه خذ زيداً ، ولكنه منصوب باسم الفعل "عليك" المتعدي ، وليس منصوباً بـ "خذ "[3].

---

(1) ارجع إلي : الخصائص 1/ 341 ، 342

(2) الخصائص 3/ 255

(3) الخصائص جـ 1 / 246

وقد رأي ابن جني أن تقدير الإعراب يخضع لتفسير المعني ، وليس العكس: " .. فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب علي سمت تفسير المعني ، فهو ما لا غاية وراءه . وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعني تقبلت تفسير المعني علي ما هو عليه ، وصححت طريق الإعراب ، وحتي لا يشذ شيء منها عليك " .

ويوضح ابن جني بأمثلة مثل : ضربت زيداً سوطاً . معناه ضرب زيداً ضربة بسوط ، ولكن طريقة إعرابه أنه علي حذف المضاف أي : ضربته ضربة سوطٍ ثم حذفت الضربة . وإن قدرت المحذوف باء و"هو ضربتك بسوط" ، فهو منصوب أيضاً علي نزع الخافض مثل : "أمرتك الخيرَ" ، و"أستغفر الله ذنباً" ، و"تمرون الديارَ" . فالأصل : "أمرتك بالخير" . و"أستغفر الله من ذنب" ، و"تمرون بالديار" . فالمعني هو الذي حدد حرف الجر ، فلا يستقيم لو قدرنا المحذوف في " أمرتك الخير" " على" ، فنقول مثلاً : " أمرتك علي الخير" لأنه لا يحقق المعني .

والمعني هو الذي قدر المحذوف في قولنا : " ضربتك سوطاً " فتقدره بـ " ضربتك ضربة سوط " ؛ لأنه يدل علي وقوع الضرب مرة واحدة بالسوط . ولهذا نقول في الجمع : ضربتك ثلاثة سياط . والمعني هو الذي يقدر المحذوف في الابتداء بالنكرة، مثل "سلام عليك" ، ومثل: "شرٌّ أهَرَّ ذا ناب" والتقدير : "قولي سلام عليك" أو "تحيتي سلام عليك" ، وعلل ابن جني سبب الابتداء بالنكرة في المثال الثاني بقوله : " فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلي معني النفي ، أي ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ . وإنما كان المعني هذا ؛ لأن الخبرية عليه أقوي .. [1] ، ويمكن تأويل المحذوف علي نحو آخر : هذا شرٌّ أو جاء شر . وهذا يرجع إلي استقامة المعني ، وحسن الدلالة عليه .

وقد نحتاج في العديد من الجمل غير المشكولة إلي فهم المعني لنعرف حركة الإعراب ، فالمعني هو الذي يقيم الإعراب في وقوله: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة: 3] فظاهر الجملة يوهمك بجر رسوله بالعطف علي المشركين ، ولكن المعني يأبي هذا

---

(1) الخصائص جـ 1 / 184

الوجه الإعرابي الذي يفسد المعني . فالله تعالى لا يبرأ من نبيه ﷺ، والصواب : والرسول بريء أيضاً من المشركين . فرسوله مبتدأ لخبر محذوف تقديره ورسوله بريء أيضاً من المشركين ، أو هومعطوف على الضمير في "بريء" وقيل "رسوله" معطوف على موضع الابتداء ، ويقرأ بالنصب عطفًا على اسم "إن" والحرفيه شاذ ، وهو على القسم ؛ ولا يكون عطفًا على المشركين ؛ لأنه يؤدي إلى الكفر.

****

obeikandl.com